



منطق جمله‌ی ایساغوجی

حمل صغری وضع کبری شکل اول شاندر کربونک عکسی قلورسک شکل رابع شاندر

ایکسی ده وضع اولورسه شکل ثالث شاندر ایکسی ده حمل اولورسه شکل ثانی شاندر

یا مهیمن
١٤٥ ساعت
مشتریدر

٤	٩	٢
٣	[illegible]	٧
٨	١	٦

و ح و

١٣	٣	٢	١٦
٨	١٠	١١	٥
١٢	٦	٧	٩
١	١٥	١٤	٤



مستصحب الفقير محمد عارف ابن الحاج محمد قوزير

٨٤



٤٤٤

مستصحبه الفقير محمد مكي زين حقي ناصح زاده

ثم استصحبه بالشرا

من سبط مصطفى

السيد عبد الرحمن زاده



الحمد لمن حمده احسن كل المقول • وشكره اشرف
ما يختلج به في العقول • والصلوة على محمد المقبول
الذي لم يمل اليه الجهول وبعد فجمعت من الحواشي
للمبتدي باستعانة القادر من الكتب مع ضم ما
لاح الفاتر • وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض الابصار
من مواقع الانظار • فاني لقران ما استخرجه فكري
غير صحيح قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره
الممكن سواه وغيره اقول نذكر فيه ثلث مقالات
الاولى في بيان مفهومات هذه الاشياء الثانية في بيان
وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض الثالثة في
السؤالات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات
الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا

مطلقا

مطلقا فالثناء جنس شامل له وللشكر وللمدح و
قوله باللسان احتراز عن صنفي الشكر وهما الشكر بالجنان
والشكر بالاعضاء وعلى الجميل الاختياري ليتحقق ماهية
الحمد لان الحمد في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا
على حسنه او على شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم
من الثناء له احتراز عن الاستهزاء وعن قول من قال
فلانا عالم نحرير تدقرا على فانه لا يقصد فيهما تعظيم
من الثناء له ومطلقا سواء كان بعد الاحسان او قبله
وانه علم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات ولذا
قال الحمد لله ولم يقل للواجب او غيره لانه على استجماع
لفظة انه لجميع الصفات يكون الحمد لله مقابلة الحمد لجميع
الصفات او لم يقل الحمد للواجب وغيره لئلا يتوهم
اختصاص الحمد بوصف دون وصف آخر الواجب الوجود
هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده
كالباري تعالى وانما وجب وجوده لانه موجد الاشياء

والموجد لا يكون الا كذلك فان قلت فعلى هذا يلزم
تقدم الشيء على نفسه او كون الشيء موجودا مرتين لانه
لما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان مقدما
بالوجود عليه ضرورة تقديم وجود السبب على المسبب
فان كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم
تقدم الشيء على نفسه وهو باطل وان كان الوجود المتقدم
غير الوجود المتأخر يلزم ان يكون الشيء موجودا مرتين
وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي توجب
وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الشيء
على نفسه ولا يكون موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير
كون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل لانه
ان كان الوجود المتقدم الذي غير المتأخر مقتضى الذات
كان الذات مقدما عليه بالوجود فهذا الوجود غير الوجودين
المتأخرين بالفرض فيحصل للذات وجود ثالث وهذا
الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات

متقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية فيلزم
التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا
المحل من مصرف الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي
عدمه لذاته والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه
لذاته بل يكون وجوده وعدمه من غيره وهو الله تعالى
وانما وجب وجود الباري لانه موجد الاشياء والموجد
لا يكون الا كذلك وانما امتنع نظيره لان وجود النظير
يستلزم للفساد وهو فساد العالم كما بين في علم
الكلام وانما سوى وجود الممكن وعدمه لانه لا يضر وجوده
وعدمه ولا ينفعان بخلاف الواجب فانه ينفع وجوده
ويضر عدمه وبخلاف الممتنع فانه يضر وجوده وينفع عدمه
ولا يضره اعلم ان للممكن عدما قديما وهو العدم
الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو العدم الذي بعد
وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من غيره عدمه الحادث
لا العدم القديم والا لم يوجد الاعدام القديمة لانه العدم

الذي قبل وجوده ان كان من غيره وهو انه تعالى
كان هذا العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق
بالارادة حادث فهذا العدم حادث فلم يوجد الاعدام القديمة
مع ان المنطقيين قائلون بالاعدام القديمة وعلم منه
ان الاعدام اما حادثة او قديمة وكل واحد منها اما
وقوعي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن
قبل وجوده والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن
بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع
ولم يحصل له العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود
ووجود الممتنع مح فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع
مح والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل
للواجب لا العدم القديم الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي
لان وجوده تعالى ازلي وابدي منزه عن العدم الوقوعي

المقالة الثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على
البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء اما ان يسلب الضرورة
عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول
فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا يخ اما ان تسلب
الضرورة عن طرفه العدم او عن طرفه الوجود والاول
الواجب والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس
بحصر لانه يوجد القسم في العقل ليس من اقسام
الثلاثة في الحصر وهو ان يكون الشيء طرفاه ضروريا
قلت هذا القسم وقوعه مح لانه يلزم منه اجتماع النقيضين
بخلاف الاقسام الباقية فتامل فيه واما وجه الحصر
بوجه آخر فهو ان الشيء لا يخلو من ان يكون مقتضيا
للوجود ذاته او مقتضيا للعدم ذاته او لم يقتض شيئا منها
فان كان الاول فهو الواجب الوجود والثاني فهو
الممتنع والثالث فهو الممكن واما تقدم الواجب على الممتنع
لان امتناع النظير موقوف على الواجب لان الواجب
نظير له والنظير له موقوف عليه للنظير لانه ما لم يثبت
النظير له لم يتصور النظير فكان موقوفا عليه لامتناع

اي ان تسلب الضرورة عن طرف العدم ه

النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم
بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به فاذا كانا موقوفا
على النظير له والنظير له موقوفا عليه للامتناع لان الموقوف
عليه للموقوف عليه للموقوف موقوف عليه لذلك الموقوف
فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف
عليه مقدم على الموقوف ولذا قدم الواجب عليه وهذا الوجه
يدل على تقديم الواجب على الممتنع واما الوجه الذي يدل
على تقديم الواجب على الممتنع والممكن معا وهو ان الواجب
صفة جرت على من هي له وغيره صفة جرت على غير من هي له
وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان
قلت الواجب صفة جرت على غير من هي له كالممتنع و
الممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصفانه كما ان
الممتنع هو وصف النظير لا وصفانه تعالى والممكن هو وصف
الغير لا وصفانه تعالى قلت الوجود عين ذات الباري كما
بين في الحكمة وقدم الممتنع على الممكن لان الممتنع هو مسلوب

الضرورة

الضرورة عن احد طرفين والممكن هو مسلوب الضرورة
عن الطرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب لان الطرف المسلوب
واحد في الممتنع واثنان في الممكن والاثنان قبل المتعدد
المقالة الثالثة في السؤالات مع الاجوبة فان قلت
التحميد واجب تعالى فلم حمد الشارح بل خبر عن ثبوت
الحمد قلت المراد بالحمد اتيان ما يشعر بالتعظيم والاخبار
عن ثبوت الحمد لله تعالى يشعر بالتعظيم فان قلت الواجب
اسم الفاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا اريد بمعنى الحال و
الاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب هنا بمعنى الماضي
لان كون انه تعالى واجبا شيء قديم قد وجد في الزمان الماضي
قلت الواجب يدل على الحال فان كون انه تعالى واجبا
موجود في الحال وكون الواجب موجودا قبل الزمان الحال
لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت لا عدم
للواجب اصلا فلم قلتم طرفه العدم غير ضروري قلت
العدم الفرضي حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود

للممتنع ايضا فلم قلتم طرفه الوجود غير ضروري قلت الوجود
للممتنع فرضي لا وقوعي فان قلت يلزم من قوله الممكن
سواء بارجاع الضمير الى الواجب ان يكون الممتنع ممكنا لان
الممتنع ايضا مما هو غير الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا
محال قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا وافراد
الضمير باعتبار كل واحد منهما فمعنى قوله الممكن سواه الممكن سوى
كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب صحيح او نقول
ان الضماير راجعة الى الالف واللام قبلها فيكون تقدير
الكلام الحمد لله الذي وجب وجوده الذي امتنع نظيره
الذي امكن سواه وغيره الذي صدر باختياره شره و
خيره وبعضهم اجاب بقوله بان المراد بالامكان الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو يشمل
الممتنع لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرفه
الوجود واعترض عليه بان يشمل الواجب ايضا لان
الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه ايضا وهو طرفه العدم

فلم

فلم يكن لقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب عنه هذا البعض
بان المراد بالامكان الامكان العام مقيدا بجانب
الوجود لا عن جانب العدم والامكان العام بهذا المعنى
لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمسلوبة عن
جانبه الوجود ولكن يصدق الممتنع والممكن الخاص اما صدقه
على الممتنع فقط لان الضرورة مسلوبة عن جانبه الوجود
دون جانبه العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلانه اذا
كان الضرورة مسلوبة عن طرفه الوجود والعدم كانت
مسلوبة عن طرفه الوجود والعدم كانت مسلوبة عن طرفه
الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس بصواب لانه ليس
بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وعدم مطابقته
لغرض الشارح معلوم لمن له ادنى لب ولانه يلزم من
هذا الجواب ان يكون قسم الشيء قسيما له لان الممتنع
قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسيما له وانما
قلنا وقد جعله الشارح قسيما له لان مقصود الشارح بيان

الصفات المتغايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل
واحد منها على الاخر فيكون كل واحد من الصفات الثلثة
قسيما للاخر فيلزم قسم الشيء قسيماله وهو ظاهر البطلان
فان قلت قوله سواه مغن عن قوله وغيره فيلزم التكرار
قلت لا نم لزوم التكرار لان الثاني عطف تفسير للاول
وان سلم لزوم التكرار لكنه جاز للتفنن في العبارة وهذا
مرغوب عند البلغاء اي عند العقلاء من البليغ وهو الكاملة
قال القادر باختياره شره وخيره اقول اعلم ان
الاختيار والارادة عند المتكلمين صفة زائدة مغايرة
للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدورات الله تعالى في وقت
دون وقت وعلى حالة دون هيئة كما بين في كتب
الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح القادر باختياره
اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب
بالذات لا فاعل بالاختيار ونسبة مقدوراته اليه كنسبة
الاحراق الى الشمس او النار اي كما ان ايجاد الشمس للاحراق

واجب

واجب كذلك ايجاد الواجب للمقدورات واجب وايضا
اشارة الى رد مذهب الثنوية والمجوسي لانهم قالوا
ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا لكان شريرا اجيب عنه
بان الخير والشر باعتبار ذاتهما ليس بخير ولا شر بل
بالنسبة الى غيرهما يجوز ان يكون الشر بالنسبة الينا
شرا وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا فلا يكون الله تعالى
بسبب صدور الشر عنه شريرا حاصله ان خالق الشر و
هو الله ليس بشرير بل كان بالنسبة الى غيره وهو العباد
وانما قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة
الله تعالى الشر لا ارادة الله تعالى الخير لان ارادة الله تعالى
الشر مختلف فيه وارادة الله تعالى الخير وان كان مختلفا
فيه ايضا لان الثنوية قائلون بان فاعل الخير يزدان
وفاعل الشر اهرمن وارادوا بهما ملكين نحو وانه منزه
عن فعل الخير والشر لكن قائلين بعدم ارادة الله تعالى الشر
اكثر من القائلين بعدم ارادة الله تعالى الخير فكان ارادة الله تع

الخير متفقا عليه بالنسبة الى ارادة انه تعالى الشر فكان
ذكر ارادة انه تعالى الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان
ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذى وقع النزاع فيه
كثيرا هو ارادة انه تعالى الشر فكان مقصودا بالذكر و
المقصود بالذكر اولى بالتقديم من غيره او لان الشر
اقل حرفا فى الكتابة من الخير والاقل لخفته اولى بالتقديم
او لان فى الخير حرفا ثقيلا وهو الخاء وحرف علة وهو
الياء وكان ثقيلا ومعتلا وفى الشر لا يوجدان وكان
لفظ الشر خفيفا وصحيحا والخفيف الصحيح اولى بالتقديم
لان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور والخير سبب الظلمة
مقدم على النور فى كلام الله تعالى نحو وجعل الظلمات والنور
ولذا قدمه عليه ههنا اتباعا لكلام الله تعالى **قال** اردت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا **اقول** قيل عليه ان الاوراق
ليست بمكتوبة بل المكتوب هو الحروف فلم قال الشارح
ان اكتب اوراقا اجيب عنه بان هذا من قبيل ذكر المحل

وارادة الحال يعنى ذكرت ههنا الاوراق واراد بها الحروف
لان الحروف حالة فى الاوراق **قال** اعلم ان للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدى **اقول** هذا الكلام
اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قيل يلزم
من كونه آلة للعلوم فان قيل يلزم من كونه آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من العلوم قلت المراد من العلوم
فى قوله اذا اراد ان يشرع فى شيء من العلوم سوى المنطق
وبعضهم اجاب بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق
كلية يعرف بالطرق الجزئية التى يعرف صحتها وفسادها
بالمنطق الذى هو الطرق الكلية حاصله ان الطرق
الجزئية آلة للمنطق الذى هو الطرق الكلية وهى آلة
للطرق الجزئية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق
الكلية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الجزئية لان
آلة الآلة للشيء آلة لذلك الشيء ويكون الشيء
آلة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة

الطرق الكاسبة و يتوقف على معرفة الطرق الكاسبة فيلزم
الدور وهو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء
وهو بط لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه كما اذا توقف
ا على ب و ب على ا كان ا موقوفا على ا لان الموقوف
على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه
وهو بط اعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحضارها
هو الوجوب العادي اي الوجوب الجعلي الغير الشرعي لا الوجوب
الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي
لان استحضار الاصطلاحات مسلوبة الضرورة عن طرفه
الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك
وايضا لا ياثم العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب
الحقيقي ولا الوجوب الشرعي ولان كثيرا من المبتدئين يحصلون
كثيرا من العلوم من غير ان يعلم شيئا في تلك الاصطلاحات
فان قلت لم وجب استحضار تلك الاصطلاحات على المبتدئين
اذا اراد ان يشرع بشيء من العلوم قلت لان المنطق آلة

لسائر

لسائر العلوم كلها والآلة الشيء متقدمة على ذلك الشيء
ولكونه آلة عرفوا المنطق بانه آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر قال ايساغوجي اقول
هو لفظ مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليوناني وهو ايس
واغو واجي ومعنى الاول في لغة اليونان في العربية
انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثم حذفت الف
اجي واغو للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعله علما للكليات
الخمس فان قلت لم انحصرت الكليات الخمس المذكور لم
يكن زائدا او ناقصا قلت لان الكلي اذا نسب الى ما تحته
من الجزئيات اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات
او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو
النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وبشر و
غيرها وان كان الثاني اما ان يكون تمام المشترك بين
الماهية وبين نوع آخر وهو الجنس وان لم يكن فهو الفصل
وان كان الثالث اما ان يكون خارجا مختصا بماهية

او لم يكن فان كان الاول فهو الخاصة وان لم يكن فهو
العرض العام فان قلت المناسبة معتبرة فاصلة بين المنقول
والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلت لا نم وجوب
المناسبة بينهما فان صاحب التسمية اطلق التنبيه
على الاستفهام والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما
اي بين الامر والنهي لان الامر يدل بالوضع على طلب
الفعل والنهي يدل على ترك طلب الفعل و بين التنبيه
والاستفهام لان الاستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم
والتنبيه ما لا يدل على الطلب لا لغة وصنعة وانما جاز
عدم المناسبة بينهما لانه لا مناقشة في الاصطلاحات
وبعضهم قال انه اسم للحكم المستخرج للكليات الخمس
فسموها به تسمية للمستخرج باسم المستخرج قال وهي
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام اقول
وانما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى عكسه لان الجنس
جزء النوع والجزء مقدم على الكل لان ما صدق عليه النوع قليل

وما صدق

وما صدق عليه الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدمه
ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى لما مر انفا لان
النوع يقع في جواب ما هو والفصل لا يقع في جواب ما هو
والواقع في جواب ما هو اشرف لانه تمام ماهية الشيء
والاشرف اولى بالتقديم وقدم النوع على الخاصة و
العرض العام لانهما عارضان والنوع معروض والمعروض
مقدم على العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع
والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان
الجنس امر مبهم غير متحصل بنفسه بل يحتمل على اشياء
كثيرة فيحصله الفصل ويخصصه ويزيل ابهامه فلا بد
ان يذكر اولا غير متحصل من امر مبهم حتى يخصصه الشيء
ويزيل ابهامه وقدمه على الخاصة والعرض العام لانهما
عارضان والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان
الذاتي نفس ماهية الشيء او جزؤه ونفس الشيء و
جزؤه مقدم على عارضه وقدم الفصل على الخاصة

والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض كما
مرّ آنفا وقدم الخاصة على العارض العام لان ما صدق عليه
الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل
كثير قال والدلالة آه اقول وانما قدم الدلالة على
الدال والمدلول مع ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوفة
عليهما والموقوف عليه مقدم على الموقوف لانه لما كانت
الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول
بالمدلولية كانت مقدمة عليهما لان العلة لصفة الشيء
متقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه الصفة وانما قلنا
ان الدلالة موقوفة عليهما لان الدلالة من الامور النسبية
القائمة بالمنتسبين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول
فيكون موقوفة عليهما واعلم ان المراد بالدالة ههنا اعم
من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اى سواء كان يلزم
من التصور بشيء آخر ومن التصديق بشيء التصديق بشيء
آخر وانما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علة لعلم

بيني التصور صح

المدلول

المدلول والعلة مقدم على المعلول قال والدلالة
ينقسم الى طبعية وعقلية اقول اعلم اولا ان الدلالة
اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا
فلفظية وان لم يكن فغير لفظية والدلالة اللفظية
منقسمة الى طبعية وعقلية ووضعية كما ذكرها
الشارح مثال الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة
زيد على معناه وهو الذات المخصوص ومثال الدلالة
هو الحيوان الناطق مع التشخص
اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء
جدار على وجود اللافظ ومثال الدلالة اللفظية
الطبعية كدلالة اح على وجع الصدر والدلالة الغير
اللفظية منقسمة الى وضعية ان كانت بتوسط الوضع
كالخطوط والعقود والاشارة والنصب لان الوضع
وضعها لمعان مخصوصة فان النصب مثلا كالة الخشبة
المنصوب في الماء يدل على ان هذا المكان منفذ بالوضع
وكذا غيره واما عقلية ان لم يتوسط الوضع كدلالة

فان قيل لم قدم مطلق الدلالة على الدلالة اللفظية
التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام قلنا لان
المطلق عام والدلالة الثلث خاص والعام
جزء من الخاص مع معرفة بالجزء مقدم على معرفة
الكل صح

[illegible] وضعها اي المصطلحة يدل على وجع الصدر
[illegible] يدل على المطلق
[illegible] صح

كدلالة العالم على الصانع والى طبعية كدلالة الحمرة
الخجل والصفرة على الوجل ولم يذكر الشارح الدلالة الغير
اللفظية باقسامها لان المقصود بالنظر للمنطقيين الدلالة
اللفظية الوضعية لانها المستعمل في العلوم على ما لا يخفى
قال او يدل على ما يلازمه في الذهن اقول اي يدل
على شيء يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اي
الدلالة الالتزامية على التي يلزم من العلم بالملزوم
العلم باللازم عن غير احتياج الى وسط وهو ما يقرن
بقولنا لانه اي يقع محمولا للموضوع الذي هو اسم ان
المصدر بلام التعليل كالمتغير في دليل اثبات الحدوث
للعالم وهو قولنا لانه متغير وكل متغير حادث فان
المتغير وقع محمولا للموضوع الذي وقع اسم ان المصدر
بلام التعليل وهو العالم لان الضمير في انه عبارة عن
العالم راجع اليه ومن غير احتياج الى علم اللازم في الجزم
باللزوم بينهما وهذا هو معنى اللزوم البين بمعنى الاخص

واللازم

واللازم البين هو الذي يكون تصور الملزوم مع
تصور اللازم في الجزم بينهما وهو معتبر بالدلالة الالتزامية
كالزوجية للاربعة فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة
العلم بزوجية الاربعة قال لان اللفظ لا يدل على
كل امر خارج اقول لانه ان دل على كل امر خارج لزم
دلالة اللفظ على امور غير متناهية لان كل خارج من
معنى اللفظ امور غير متناهية ولو دل على كلها لزم
دلالة اللفظ على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان
قال لان الملازمة الخارجية اقول لا بد في هذا المقام
من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة
الذهنية ومعرفة اللازم والملزوم ومعرفة الشرط و
المشروط اعلم ان الملازمة مطلقا هي كون الشيء مقتضيا
للآخر والشيء الاول هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى
باللازم لوجود النهار كطلوع الشمس لوجود النهار فان طلوع
الشمس مقتض لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم ووجود

النهار لازم له والملازمة الخارجية اى كون الشئ مقتضيا
للآخر فى الخارج اى فى نفس الامر اى كلما ثبت تصور الملزوم
فى الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية
للاثنين فانه كلما ثبت طلوع الشمس فى الخارج ثبت وجود
النهار فيه وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين فى الخارج
ثبت الزوجية فيه والملازمة الذهنية هى كون الشئ
مقتضيا للآخر فى الذهن اى متى ثبت تصور الملزوم
فى الذهن ثبت تصور اللازم فيه كلزوم البصر للعمى
فانه كلما ثبت تصور البصر فى الذهن اعلم ان بين
الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية عموما وخصوصا
مطلقا والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية
لانه كلما ثبت الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الذهنية
لانه كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الخارج
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الذهن وليس
كلما ثبت الملازمة الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه

ليس كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الذهن
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الخارج فانه ثبت
تصور البصر عند تصور العمى فى الذهن ولم يثبت فى الخارج
والشرط هو الذى يتوقف عليه شئ ولم يدخل فى ماهية
الشئ ولم يؤثر فيه الموقوف بالمشروط والموقوف عليه
بالشرط كالوضوء للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه
للصلوة وليس بداخل فيها ولا بمؤثر فيها واذا عرفت
هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة
الالتزامية لم يتحقق دلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا
يتحقق الصلوة بدون الوضوء واللازم اى عدم
تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية
بط وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا
لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا
اللازم بط لان العدم اى الذى مفهومه عدمى كالعمى

يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر
ودلالة الالتزامية لانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن
ثبت تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت الملازمة
الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور العمى في الخارج ثبت تصور
البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج وانما قلنا ان
مفهوم العمى عدمي ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم العمى عدم
البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي
ومفهوم البصر وجودي وهو قوة العين يدرك بها
المحسوسات البصرية فهو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه
نفي وانما قيدنا مفهوم العمى بقولنا عما من شانه ان
يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر يصدق
عليهما عدم البصر لكن ليس من شانهما ان يكون بصيرا
قال فنقول للفظ تنقسم اقول فان قلت ان المنطقي
لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن المعاني لانها موصلة
الى المجهول فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان

افادة

افادة المعاني واستفادتها موقوفة على الالفاظ ذكرها
فان قلت يحصل الافادة والاستفادة بالاشارة
قلت يحصل بالاشارة تفهيم المحسوسات والموجودات وفهمها
دون تفهيم المعدومات والمعقولات وفهمها فان قلت يحصل
باشكال الكتابة تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة كانت او
معدومة او معقولة فلم احتيج الى وضع اللفظ قلت لما
كانت مؤنة اشكال الكتابة اكثر من مؤنتها
وضعوا اللفظ لقلة مؤنتها قال والحجارة تدل على جسم
معين اقول فيه ان الحجارة لا يدل على جسم معين
بل يدل على جسم ما غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح
كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعيين التعيين النوعي
لا التعيين الشخصي اي يدل الحجارة على الماهية المعينة
وهي ماهية الحجر اعترض عليه بان الحجارة المرئية ليست
بماهية نوع الحجر بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود
للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد

من افرادها مرمياً كانت الماهية مرمية قال صدقه
على اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام خمسة
وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وهو ما كان للفظه جزء
لكن لا لمعناه كالنقطة كما قال الشارح ابن همفناري
كذلك قلت لما كان هذان القسمين وهما ما يكون للفظه
ومعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظه معنى وما يكون للفظه
جزء لا لمعناه واحداً عدّ الشارح هذين القسمين قسماً
واحداً وانما قلنا ما ءالهما واحد لان كل واحد من هذين
القسمين متحد في عدم حصول المعنى لجزء لفظهما وان
كانا متغايرين من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه
جزء والقسم الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام
ستة وعلى الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظه و
لمعناه جزء كهو اذا كان علماً لنقطة وهذا القسم راجع
اما الى القسم الذي لا يكون للفظه جزء واما الى القسم
الذي لا يكون لجزء اللفظ معنى لان صدق عدم كون

المعنى

المعنى لجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون
للفظه ولمعناه جزء كهو اذا كان علماً للنقطة والثاني
ما يكون للفظه ولمعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظه معنى
كزيد قال كالحيوان الناطق آه اقول اعلم انه لا فرق
بين الحيوان الناطق علماً وبين عبد الله علماً من جهة
ان الحيوان في الناطق علماً يكون بازاء الزاء في زيد اي
كما ان الزاء لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان
معنى وكذا الناطق في الحيوان الناطق علماً لا يقصد به معنى
كما ان العبد في عبد الله علماً يكون بازاء الزاء في زيد
لا يقصد به معنى وكما ان الله في عبد الله علماً لا يقصد به
معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق
علماً مفهوماه هما اصليان جزءان من مفهوميهما المنقول
اليه وليس عبد الله مفهوميه هما اصليان جزءان من مفهومها
المنقول اليه قال لان معناه في الماهية الانسانية مع
التشخص اقول فان قلت الماهية الانسانية هي الحيوان

الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق اما هيئة
الانسان التي هي الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون
مفهوم الشيء نفسه مع غيره وهو باطل قلت لا نم انه يلزم
منه كون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان
الناطق مع التشخص مفهوم لفظ الحيوان الناطق علما وليس
لفظ الحيوان الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم
ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال المؤلف
ينقسم الى كلي والى جزئي آه اقول اعلم ان الكلي هو
الذي يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي
سواء وقع على كثيرين في نفس الامر او لم يقع فيه وسواء
فرض صدقه ووقوعه على كثيرين او لم يفرض فيدخل الواجب
والشمس واللاشيء في تعريف الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن
فرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على
كثيرين بمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان قيل
ما الفرق بين زيد وبين اللاشيء فلم قيل ان احدهما وهو

زيد

زيد جزئي والآخر وهو اللاشيء كلي مع ان كل واحد
منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر
آنفا واما اللاشيء فلانه لا شيء من الاشياء الخارجية
والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن فرض صدقه على
كثيرين قلت الفرق بينهما هو ان زيدا يمنع فرض صدقه
على كثيرين امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما
امتناع فرض صدق اللاشيء على كثيرين بسبب نقيضه
وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية
فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الامكان الذاتي
وانما قدم الكلي على الجزئي لان الكلي هو الموصل الى المجهولات
لان الانسان هو المجهول والمقصود بالاصل للمنطقي هو الموصل
اليها فلذا قدمه اولان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء
مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره
كالحيوان فانه جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن
غيره وهو الناطق والكلي هو الذي يتركب من الاجزاء

كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان و
الناطق واعلم ايضا انه لا بد بين كل المفهومين نسبة من
النسب الاربع وهي التباين والتساوي والعموم و
الخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق
كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر فبينهما التباين كا
لانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على ما يصدق
عليه الفرس وبالعكس فان صدق كل واحد منهما على ما صدق
عليه الآخر فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كلما
صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك وبالعكس وان
صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر والآخر يصدق على
بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق
كالحيوان والناطق فانه كلما صدق عليه الناطق صدق عليه
الحيوان وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض ما صدق
عليه الحيوان وان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الآخر
وكذا الآخر يصدق على بعضها صدق عليه الاول فبينهما العموم

اي الكلي والجزئي والكل والجزء وغيرهما هـ

والخصوص

والخصوص من وجه كالحيوان والابيض فان الحيوان والابيض
يصدقان على الحيوان الابيض والحيوان يصدق بدون الابيض
على الحيوان الاسود والابيض يصدق على الحجر الابيض
بدون الحيوان الاسود والابيض يصدق على الحجر
الابيض بدون الحيوان فاذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة
بين الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما
على ما صدق الآخر وبين الكلي والكل العموم والخصوص من
وجه لصدقهما على الانسان وصدق الكلي بدون الكل على
الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس
الاعم وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء
العموم والخصوص من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق
الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي
على جزء الجزئي وهو التشخص والنسبة بين الجزئي والكل
العموم من وجه ايضا لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدونه
الكل على الجزئي البسيط اي الذي ليس بمركب من الاجزاء

اي الكلي الذي لا يمتنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه هـ

اي الجزئي الذي يمتنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه هـ

كالجوهر العقل هـ

كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزء على الانسان
وبين الجزئي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على
التشخيص وصدق الجزء بدون الجزء على زيد وصدق
الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء
العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة
الى الجسم نام حساس متحرك بالارادة لانه مركب
منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون
الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء
البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين
له لتتضح مفهوم الكلي لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي
هو ضد لمفهوم الكلي اتضح مفهوم الكلي لان الشيء يتضح
زيادة اتضاح بتصور اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق
غرض المنطقيين له لان تعلق غرض المنطقيين للموصل
بالترتيب الى المجهولات والموصل بالترتيب لا يكون الا
الكلي لانه يحصل الايصال ترتيب الكليات بعضها مع بعض

كلي جزئي	كلي كل
تباين	عموم من وجه
كلي جزء	جزئي كل
عموم من وجه	عموم من وجه
جزئي جزء	جزء كل
عموم من وجه	عموم من وجه

[illegible]

الى

الى المجهولات الكليات ولا يحصل الايصال بترتيبها
الى المجهولات الجزئيات ولا يحصل الايصال ايضا بترتيب
الجزئيات بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اي سواء
كانت المجهولات كليات او جزئيات فيكون موصلا
وموصلا اليه والجزئيات ليس موصلا ولا موصلا اليه
فلا غرض للمنطقيين يتعلق بالجزئيات **قال** اي من
حيث انه متصور **اقول** لما كان ظاهر هذه العبارة وهي
نفس تصور مفهومه يتوهم منه ان المانع من الشركة هو
التصور الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله
اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة هو المفهوم
من حيث انه متصور لا تصور المفهوم المتصور اشارة
الى رد مذهب من قال ان المتصف بالكلية هو التصور
الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة وانما
كان هذا المذهب مردودا لان الصورة حالة في نفس
شخصية جزئية وجزئية المحل توجب جزئية الحال

فلا يطرء بالكلية للصورة بل على في الصورة قال وانما
قيد المفهوم بالتصور اقول يمكن ان يعبر مفهوم الكلي
على اربعة اوجه الاول ما لم يمنع مفهومه والثاني ما لا
يمنع نفس مفهومه والثالث ما لا يمنع تصور مفهومه
والرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه وبيانه فسا والوجوه
الثلثة الاول مذكور في حاشية السيد فليطلب ثمه
قال والكلي اما ذاتي واما عرضي اقول فان قيل
لم قيل ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع ان كل
واحد منهما لاحق للانسان واعم منه قلت التمييز بين
الذاتيات والعرضيات غامض لكن للمنطقيين قاعدة
يمكن التمييز بها وهي انه اذا كان للشيء الواحد لواحق
عامة يكون اقدمها ذاتيا جنسا له كالحيوان فانه اقدم
بالنسبة الى ساير اللواحق وهي الماشي فان قيل لم
جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك والمتعجب ذاتيا
مع ان كل واحد منهما مختص للنوع قلت ان القاعدة في

التمييز

التمييز انه اذا كان للنوع عوارض مختصة يكون اقدمها
ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب
والضاحك لان النطق سبب للتعجب والتعجب للضاحك
والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما على
المتعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد
للضاحك وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي
نفس ماهية الشيء او جزءه والعرض عارض لماهية
الشيء ولجزئه فيكون الذاتي معروضا والعرضي عارضا
لماهية الشيء او لجزئه والمعروض مقدم على العارض فيكون
الذاتي مقدما على العارض قال كالحيوان بالنسبة
الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى
ان الكليات امور اضافية مختلف بالاعتبار فان
الحيوان جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه و
شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان
جنس بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى الناطق

فعرض عام لانه ليس داخلا فيه ولكن شامل له ولغيره
وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا فانه
عرض عام ليس بداخل في الانسان فان له شامل له
ولغيره كالملوث فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود
وفصل بالنسبة الى الكثيف ونوع بالنسبة الى المكيف و
خاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان
قال واذا سئل اه اعلم ان ما هو سئل به عن تمام
الماهية فلا يقع في جواب ما هو الا تمام الماهية المختلفة
او تمام الماهية المشتركة والمراد بتمام الماهية المختلفة
هو ان يكون تلك الماهية حقيقة للشيء ولا يكون له
حقيقة غيرها من الحقيقة وبتمام الماهية المشتركة وهو ان
يكون الجزء مشتركا بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما
امر داخل سوى ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين
الانسان والفرس لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى ذلك وانما
قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم يقل امر مشترك لانه يوجد

الامر

واعلم ان المعنى والمفهوم والماهية والحقيقة [illegible]

[illegible]

الامر المشترك الغير الذاتي بينهما كالماشي فانه مشترك
بينهما لكن لا يكون ذاتيا لهما فان قلت ان هذا التفسير
باطل لانا لا نسلم انه لا يوجد سوى الحيوان امر مشترك ذاتي
بينهما اي الانسان والفرس فان الجسم النامي والحساس المتحركة
بالارادة كلها اجزاء مشترك بينهما ذاتي لهما والحيوان
غيرها لان الحيوان مجموع الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة والمجموع مغاير لكل واحد منها ولا يكون الحيوان
مقام الماهية المشتركة على هذا التفسير مع انه تمام المشترك
قلت لا نسلم ان جزء الشيء غيره لما ثبت في موضعه ان
جزء الشيء لا هو ولا غيره ولا يكون الجسم النامي والحساس
والمتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم يكن عينه فلا
يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما قال فقوله
مختلفين بالحقايق الخ اقول فان قيل ان هذا القيد
كما يخرج النوع ايضا فصول الانواع وخواصها فلم قال
الشارح يخرج النوع فقوله مختلفين بالحقايق والفصل

بين الانسان والفرس

والخاصة بقوله في جواب ما هو قلت ان القيد الاخير
اعني في جواب ما يخرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان
فصول الانواع او فصول الاجناس وسواء كان خواص الانواع
او خواص الاجناس واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد
الاخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن لا
يقال في الجواب ما هو اصلاً فان قلت ان الجنس لا يكون
مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هما او في جواب ما هم
فلم قال في تعريفه انه مقول في جواب ما هو قلت المراد
من قوله مقول في جواب ما هو بتعيين الاصطلاح اي تعيين
ان الجنس لا يكون مقولاً في جواب اي شيء هو بل مقول
في جواب ما هو **قال** ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد **اقول** قوله على كثيرين اي على الافراد لان المراد
بالكثيرين في تعريف النوع هو الافراد والمراد من الكثيرين
في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات فان قلت ان
ان الجنس ايضا مقول على الافراد (دون الافراد) فلم قلت المراد بالكثيرين

المراد من الفصول الانواع الناطق ح
المراد من الفصول الاجناس الحساس ح
المراد من خواص الانواع التعليم ح
المراد من خواص الاجناس التنفس ح

في تعريفه

في تعريف الانواع دون الافراد قلت ان مقوليته على
الافراد لا بالذات بل ثانيا بالعرض لانه يقال اولا بالذات
على الماهيات الموجودة وهي الانواع في الافراد وبواسطتها
يقال على الافراد المشخصات ولقائل ان يقول ح
لا حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول الاحتراز
عن الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون الحقيقة لان
الجنس لا يكون مقولا على هذا الكثيرين بالذات **قال**
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس **اقول**
قال قوله دون الحقيقة يخرج الجنس اولى لانه لا يدخل بقوله
مختلفين بالعدد في الاخراج لان الجنس ايضا
مقول بالعدد على كثيرين
مختلفين
تم

والله اعلم [illegible]

[illegible]

من بعض منها ح
الحقيقة ح

تعريف التقسيم وهو ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل الاقسام





بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه نحمد الله على توفيقه ونسأله طريق هدايته ونصلي على محمد وآله اجمعين وبعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا بالله تعالى انه مفيض الخير والجود

ايساغوجي اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كقولك رامي الحجارة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالف ذلك كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في

ذاته واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو العرض المفارق
وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو
الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان و
ترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقايق فوق
واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل
للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال
على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا **القول**
الشارح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو
الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد
التام والحد الناقص هو الذي يتركب من جنس
بعيد للشئ وفصل قريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان واما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس

الشئ

الشئ القريب وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان والرسم الناقص هو الذي
يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع **القضايا** القضية هي قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما
حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا فالجزء الاول من الحملية يسمى
موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية
يسمى مقدما والثاني تاليا والقضية اما موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس
بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا او كلية

مقدم تالي

مسورة كقولنا كل انسان كاتب واما جزئية
مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان
ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك يسمى مهملة
كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب
والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية
كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلو
معا واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او
حجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون
في البحر او لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذوات ثلثة
اجزاء كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او مساو
التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق

ذلك

ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان
والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل
والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية
ونقيض الكلية السالبة انما هي موجبة الجزئية
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
ولا شيء من الانسان بحيوان وبعض الحيوان انسان
المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
(بين القضيتين من المحصورات)
في الكمية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل
انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين
قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب العكس وهو ان يجعل الموضوع
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل
انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس
جزئية لجواز كون المحمول اعم من الموضوع لانه اذا قلنا

كل انسان حيوان لصدق بعض الحيوان انسان فانا
نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون
بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية تنعكس
جزئية بهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحجر يصدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان
والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما فانه يصدق
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
القياس هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اما اقتراني كقولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست
بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا

لكن الشمس طالعة فالنهار موجود

يسمى

يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر
ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر
تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى و
هيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا
في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع فهذه
هي الاشكال المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها
بعيد عن الطبع والذي له طبع مستقيم وعقل سليم
لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني
عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والشكل
الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا
لنجعل دستورا ويستنتج منه المطلوب وضروبه

المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فكل جسم محدث الثانى كل جسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم
بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
حادث فبعض الجسم حادث الرابع بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
والقياس الاقترانى اما من حمليتين كما مر واما من
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة
ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من
منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد
فكل زوج فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما
من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا
فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد فهو

اما

اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين
ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما
من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود واما
القياس الاستثنائى فالشرطية الموضوعة فيه
ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج
نقيض المقدم وان كانت منفصلة فاستثناء
عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الاخر البرهان وهو قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين و
اما اليقينيات فاقسام منها اوليات كقولنا الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات
كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات
كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء وحدسيات

موجبة لزومية
ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان فهو حيوان فيكون حيوانا

حدسيات

كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات
كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة
على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة والخطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر هو
مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
والمغالطة مؤلفة من مقدمات شبيهة بالحق
او بالمشهور او مركبة من مقدمات وهمية كاذبة
والمعتبر هو البرهان لا غير ولكن هذا اخر الرسالة

تمت الرسالة المنطقية
في اواخر ربيع الاول
سنة ١٠٧٤





الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون شكره وحمده
ولا يبلغ مدح البليغ كنه عظمته ومجده والصلوة على حبيبه
وعبده محمد وآله وصحبه من بعده **أما بعد** فإن الرسالة
الشريفة التي ألفها في المنطق لأجل ولده الأكرم السيد المحقق
والحبر المدقق الكامل المكمل المنيف أبو البركات علي المدعو
بسيد شريف شرفه الله بجماله اللطيف رسالة مشتملة على
قواعد نفيسة وفوائد جليلة إلا أنها لما وقعت بالعبارة
الفارسية وكان ضبط العربية لفصاحتها أسهل و
حفظها أشهر فما أحسن تعريبها لأجل الولد الأعز منبرًا كما
بترتيبه وتأليفه من غير الزيادة والنقصان فإنه هو المتفرد
بتحقيق العلوم وإيضاح البيان وسألنا من الله التيسير و

الشكر هو الثناء على مقابلة النعمة باللسان والفعل والاعتقاد

الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلقا

المدح هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا

الصحابي كل مسلم رأى رسول الله وسمع كلامه فهو صحابي

الآل كل مؤمن تقي نقي فهو آل

القواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها

والتوفيق وإفاضة العلم الشريف من التصور والتصديق
اعلم أن للإنسان قوة دراكة ينتقش فيها صور الأشياء
كما في المرآة لكن لا تحصل فيها إلا صور المحسوسات وفي قوة
المدركة الإنسانية تحصل صور المحسوسات والمعقولات والمحسوس
ما يدرك بإحدى الحواس الخمس التي هي الباصرة والسامعة
والشامة والذائقة واللامسة والمعقول ما يدرك بغير شيء
منها وكل صورة حصلت في هذه القوة التي تسمى بالذهن
إما تصور وإما تصديق لأن تلك الصورة إن كانت نسبة
أمر إلى آخر إيجابا كزيد كاتب أو سلبا كزيد ليس بكاتب تسمى
تصديقا وإن كانت غير النسبة المذكورة تسمى تصورا
فالعلم الذي هو الإدراك منحصر في التصور والتصديق
فصل ويعلم بعد هذا أن نسبة أمر إلى آخر إيجابا
أو سلبا على ثلاثة أوجه الأول نسبة حملية كما علم والثاني
اتصالية كما تقول إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وتقول ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود

التوفيق جعل الله فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه

التصور حصول صورة الشيء في العقل

العقل قوة نفسانية يدرك بها حقائق الأمور

والثالث انفصالية كما تقول هذا العدد اما زوج واما
فرد وتقول ليس ان يكون هذا الشخص اما انسانا او
حيوانا فادراك النسبة الحملية والاتصالية والانفصالية
ايجابا او سلبا تصديق ويسمى ايضا حكما وادراك ما عداها
تصور واذا كان التصديق عبارة عن ادراك النسبة ايجابا
او سلبا فلا بد له من التصورات الثلثة الاول تصور المنسوب
اليه ويسمى محكوما عليه والثاني محكوما به والثالث تصور
النسبة التي بينهما وتسمى نسبة حكمية مثلا في التصديق
ان زيدا قايم لا بد من تصور زيد وقايم ونسبة بينهما حتى
يحصل ادراك النسبة على وجه الايجاب والسلب فيكون
كل تصديق موقوفا على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
الحكمية الا انه ليس شيء من هذه التصورات عند اهل التحقيق
جزءا من التصديق **فصل** اعلم ان التصور على قسمين
الاول ضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر وفكر
كتصور الحرارة والبرودة والسواد والبياض ونحوها و

والثاني نظري وهو الذي يحتاج في حصوله اليه كتصور
الروح والملك والجن ونحوها وعلى قياس التصور ينقسم
التصديق ايضا على قسمين الاول ضروري وهو الذي
لا يحتاج الى نظر كالتصديق بان الشمس مضيئة والنار
حارة ونظايرها والثاني نظري وهو الذي يحتاج
اليه كالتصديق بان الصانع موجود والعالم حادث
وغير ذلك **فصل** التصور النظري يستفاد من التصور
الضروري والتصديق النظري يستفاد من التصديق
الضروري بطريق النظر وهو عبارة عن ترتيب التصورات
المعلومة والتصديقات المعلومة على وجه يتادى الى تصور مجهول
او تصديق مجهول كما اذا اجتمعت تصور الحيوان مع تصور
الناطق وقلت حيوان ناطق يحصل من هذين التصورين
الانسان واذا اجتمعت التصديق بان العالم متغير
مع التصديق بان كل متغير حادث وقلت العالم متغير
وكل متغير حادث يحصل من هذين التصديقين التصديق

بأنّ العالم حادث **فصل** امتياز الانسان
عن سایر الحیوان بأنّ الانسان یحصّل المجهول من
المعلوم بطریق النظر بخلاف باقی الحیوانات فیجب علی
کلّ واحد ان یعرف طریق النظر وصحته وفساده حتّی
اذا اراد ان یحصّل مجهولا تصوریا او تصدیقیا من
المعلومات التصوریة او التصدیقیة علی جهة الصواب یمکن
له ذلک الّا علی الطائفة المخصوصة المؤیدة من عند الله
بالنفوس القدسیة فانّهم لا یحتاجون فی معرفة المجهولات
الی ترتیب المقدمات **فصل** اعلم انّ التصورات المرتبة
الی تصور آخر تسمّی بالمعرّف والقول الشارح عند اصحاب
هذا الفنّ والتصدیقات المرتبة الموصلة الی تصدیق آخر
تسمّی بالحجّة والدلیل والمقصود فی هذا الفنّ معرفة
المعرّف والحجّة ولا شکّ انّ المعرّف والحجّة معانی الالفاظ
مثلا معرّف الانسان معنی الحیوان والناطق لا لفظهما
وحجّة حدوث العالم معنی القضیتین المذکورتین لا لفظهما

فلیس صاحب هذا الفنّ بالذات محتاجا الی الالفاظ لکن
لمّا کانت استفادة المعانی وافادتها بالالفاظ وجب
علیه ان ینظر فی حال الالفاظ باعتبار الدلالة علی معانیها
فصل الدلالة هی کون الشیء بحالة یلزم من العلم به العلم
بشیء آخر ویسمّی الشیء الاول دالّا والثانی مدلولا
والوضع تخصیص شیء بشیء علی وجه یحصل من العلم بالشیء
الاول العلم بالشیء الثانی فالوضع سبب من اسباب
الدلالة واقسام الدلالة بحسب الاستقراء ثلثة الاول
الدلالة الوضعیة وهی التی یکون للواضع فیها مدخل
وهذه تکون فی الالفاظ کدلالة لفظ زید علی مسمّاه و
فی غیر الالفاظ کدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب
علی المعانی التی تستفاد منها والثانی الدلالة العقلیة
وهی التی تکون بمقتضی العقل وهذه ایضا تکون فی
الالفاظ کدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار علی وجود
اللافظ وفی غیر الالفاظ کدلالة المصنوع علی الصانع

والثالث الدلالة الطبعية وهي التي تكون بحسب مقتضى
الطبع وهذه توجد في الالفاظ كدلالة اخ اخ على وجع الصدر
وفي غير الالفاظ كدلالة الحمرة على الخجالة فصل الدلالة المعتبرة
من بين اقسام الدلالة الدلالة الوضعية اللفظية لان
الافادة والاستفادة في المعتاد واقع بهذا الطريق وهذه
الدلالة منحصرة في المطابقة والتضمن والالتزام والمطابقة
دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
له كدلالة الانسان على معنى الحيوان الناطق والتضمن دلالة
اللفظ على جزء المعنى الموضوع له من حيث انه جزء الموضوع
له كدلالة الانسان على معنى الحيوان او على معنى الناطق و
الالتزام دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع له من حيث
انه لازم الموضوع له كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وصنعة
الكتابة فصل لا خفاء في ان اللفظ بمجرد الوضع يدل على
المعنى الموضوع له وبواسطة ان فهم الكل لا يمكن بدون
فهم الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع له لكن لا يدل على الخارج

من

عن الموضوع له دلالة دائمة الا بان يكون ذلك الخارج
لازما للموضوع له في الذهن بحيث اذا حصل الموضوع له فيه
حصل اللازم الخارج ايضا فيه فان لم يكن كذلك لم يكن
اللفظ دالا عليه دائما والمعتبر عند اصحاب هذا الفن الدلالة الكلية
(اي على الخارج عن الموضوع له)
الدائمة واما عند علماء الاصول والبيان فيكفي ان يكون اللفظ
دالا عليه في الجملة فليس اللزوم العقلي عندهم شرطا بل يكفي اللزوم
في الجملة فصل اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط
وليس له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة المطابقة بدون التضمن
والالتزام لكن دلالة التضمن والالتزام لا توجدان بدون
المطابقة وان كان له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة
الالتزام بدون التضمن واذا كان اللفظ موضوعا لمعنى
مركب ولا يكون له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة التضمن بدون
الالتزام واذا استعمل اللفظ في الموضوع له يسمى حقيقة
واذا استعمل في جزء الموضوع له والخارج عنه يسمى مجازا و
يحتاج ههنا الى قرينة صارفة نحو رايت الاسد في الحمام

فصل اذا كان معنى اللفظ واحدا يسمى منفردا او
اذا كان متعددا يسمى مشتركا وفي كل معنى يحتاج الى
قرينة كلفظ العين واذا كان اللفظان متوافقين في
المعنى يسمى هذان اللفظان مترادفين كالانسان والبشر
واذا كانا مختلفين فيه يسميا متباينين كالانسان والفرس
فصل اللفظ الدال على المعنى المطابقي على قسمين مركب
ومفرد فالمركب ما يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود دلالة
مقصودة كرامي الحجارة والمفرد ما ليس كذلك وهذا اربعة
اقسام الاول ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام والثاني
ما له جزء لكن لا دلالة له على المعنى اصلا كزيد والثالث ما له جزء
دال على المعنى لكن ذلك ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله
علما والرابع ما له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا
يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص
انسان فصل اللفظ المفرد على ثلثة اقسام اسم وكلمة
واداة لانه ان لم يكن تاما يعني لا يصلح لان

يكون

يكون محكوما عليه بل لا ان يكون محكوما به يسمى في هذا
الفن اداة وفي النحو حرفا وان كان تاما فلا يخ من ان
يصلح للمحكوم عليه اولا فان لم يصلح يسمى كلمة وفي النحو فعلا
وان صلح يسمى اسما فصل اللفظ المركب على قسمين
تام وغير تام فالمركب التام ما يصلح السكوت عليه يعني اذا
وقع سكوت المتكلم عليه لا ينتظر المخاطب كانتظاره المحكوم به
مع ذكر المحكوم عليه مع ذكر المحكوم به والمركب التام ان احتمل
الصدق والكذب في نفسه يسمى خبرا وقضية وهو العمدة
في باب التصديقات وان لم يحتمل يسمى انشاء سواء دل
على الطلب بالذات كالامر والنهي والاستفهام ولم يدل كالتمني
والترجي والتعجب والنداء ونحوها وهذا القسم اي الانشاء يعتبر
في المحاورات والمركب الغير التام ما لا يصح السكوت عليه وهو
ينقسم الى التركيب التقييدي الذي يكون الجزء الثاني منه
قيدا للاول اما بالاضافة نحو غلام زيد واما بالوصف
كالحيوان الناطق وهذا هو العمدة في باب التصورات

واي الغير التقييدي كخوفي الدار وخمسة عشر **فصل** ادراك
معاني الالفاظ المفردة وادراك معاني المركبات الغير التامة
وادراك معاني المركبات التامة الانشائية جميعا من التصورات
وادراك معاني الخبر والقضية من التصديقات وهذه مباحث
الالفاظ كما هو المناسب بالمقام ولما توقف التصديق على التصورات
قدمنا بيان احوالها على بيان احواله **فصل** كل مفهوم حاصل
في العقل ان كان تصوره مانعا من وقوع الشركة اي من
اشتراكه بين كثيرين يسمى جزئيا حقيقيا كزيد وان كان
غير مانع من الشركة يسمى كليا وكل واحد منها فرد لهذا الكلي
وجزئي اضافي له والجزئي الاضافي يجوز ان يكون جزئيا
حقيقيا كزيد بالنسبة الى الانسان ويجوز ان يكون كليا في نفسه
لكنه يكون جزئيا اضافيا لكلي آخر كالانسان بالنسبة الى
الحيوان **فصل** الكلي اذا نسب الى حقيقة افراده اما ان
يكون تمام حقيقة افراده او جزءا منها او خارجا عنها فان
كان تمامها يسمى نوعا حقيقيا كالانسان فانه تمام ماهية زيد

وعمرو

وعمرو وبكر وغيرها من الافراد وليس كل واحد منها ممتازا
عنها الا بعوارض مشخصة خارجة عن ماهيتها وحقيقتها ولما
كان النوع تمام ماهية الافراد فيكون افراده متفقة بالحقيقة
فاذا سئل عن فرد بما هو وعن الافراد بما هم كان النوع مقولا
في الجواب فالنوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في
جواب ما هو مثلا اذا قلت ما زيد او ما زيد وعمرو وبكر كان
الانسان مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراده
يسمى ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك الجزء
ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ماهية اخرى (بين ماهية الانواع)
يسمى جنسا والمراد بتمام المشترك هو ان لا يكون بينهما
جزء مشترك خارجا عنه كالحيوان فانه تمام المشترك بين
حقيقة الانسان والفرس لانهما يشتركان في ذاتيات
كثيرة مثل قابل الابعاد والنامي (جسم) والحساس والمتحرك بالارادة
والحيوان عبارة عن هذا المجموع ولما كان الجنس تمام المشترك
بين كثيرين مختلفين بالحقائق فاذا سئل عنهم بما هم كان

[illegible]

[illegible]

الجنس مقولا في الجواب مثلا اذا سئل عن الانسان والفرس
والبقر بما هم كان الحيوان مقولا في الجواب لان السائل ح
يطلب تمام الحقيقة المشتركة بينهم والحقيقة المشتركة الحيوان
واذا سئل عن الانسان وحده كان السؤال عن المختصة
فلا يصلح ان يكون الجنس مقولا في الجواب بل الجواب الحيوان
الناطق ومن ههنا علم ان الجنس كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق في جواب ما هو ويجوز ان يكون لحقيقة
واحدة اجناس متعددة بعضها فوق بعض كالحيوان
فانه جنس الانسان وفوقه الجسم النامي وفوقه الجسم المطلق
وفوقه الجوهر فالجنس الذي كان جوابا عن جميع المشتركات
التي هي فيه يسمى جنسا قريبا كالحيوان فانه الجواب عن
الانسان وعن كل ما يشاركه الانسان في الحيوانية وما لم
يكن جوابا عن جميع المشاركات فهو بعيد كالجسم النامي فانه
مشترك بين الانسان والنبات والحيوانات لكنه لا يقع
في الجواب عن الانسان والمشاركات الحيوانية وكل جنس

يكون فيه جوابان عن المشاركات فهو بعيد بمرتبة واحدة
كالجسم النامي وان كان فيه ثلثة اجوبة فهو بعيد بمرتبتين
كالجسم المطلق وعلى هذا القياس وابعد الاجناس يسمى
جنسا عاليا كالجوهر في المثال المذكور واقرب الاجناس يسمى
سافلا كالحيوان في المثال المذكور والذي بين العالي والسافل
يسمى جنسا متوسطا كالجسم النامي والجسم المطلق في المثال
هذا بيان الجزء الذي هو تمام المشترك وان لم يكن تمام
المشترك يسمى فصلا لانه يميز الماهية عن الغير تمييزا جوهريا
سواء لم يكن ذلك الجزء مشتركا كالناطق المختص لحقيقة
افراد الانسان فيميز الماهية عن جميع الماهيات ويسمى ذلك فصلا
قريبا او كان مشتركا لكن لا يكون تمام المشترك وهو يميز
الماهية عن بعض الماهيات كالحساس يسمى ذلك فصلا بعيدا
وبالجملة يكون الفصل تمييزا جوهريا فهو كلي مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب اي شيء هو في جوهره واعلم ان للنوع
معنى آخر يسمى نوعا اضافيا وهو ماهية يقال عليها وعلى

غيرها الجنس في جواب ما هما فيجوز ان يكون النوع الاضافي
نوعا حقيقيا كالانسان ويجوز ان لا يكون كالحيوان فانه
نوع الجسم النامي وهو نوع الجسم المطلق وهو نوع الجوهر وان
كان الكلي خارجا عن حقيقة افراده فان كان مختصا بحقيقة
واحدة يسمى خاصة وهو يميز ماهيته عن الغير تمييزا عرضيا فهو
كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب اي شيء هو
في عرضه كالضاحك بالنسبة الى الانسان وان كان مشتركا
يسمى عرضا عاما كالماشي فانه مشترك بين الانسان
وغيره فهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا عرضيا
فيكون الكليات منحصرة في خمس نوع وجنس وفصل وخاصة
وعرض عام **فصل** المعرف على اربعة اقسام الاول الحد
التام وهو مركب من الجنس القريب والفصل القريب كالحيوان
الناطق في تعريف الانسان الثاني الحد الناقص وهو مركب
من الجنس البعيد والفصل القريب كالجسم النامي الناطق
والجسم المطلق الناطق والجوهر الناطق في تعريف الانسان

الثالث

الثالث الرسم التام وهو مركب من الجنس القريب والخاصة
كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان الرابع الرسم الناقص وهو
مركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم النامي الضاحك والجسم
المطلق الضاحك في تعريف الانسان واما علماء الاصول والعربية
فيسمون المعرف بجميع اقسامه بالحد **فصل** لا يجوز في التعريفات
استعمال الالفاظ المجازية والمشتركة الا اذا كانت قرينة
واضحة **فصل** اعلم ان معرفة الحقايق الموجودة كالانسان
والفرس ونحوهما والتمييز بين اجناسها واعراضها العامة
وكذا التمييز بين فصولها وخواصها في غاية الاشكال اما
معرفة المفهومات الاصطلاحية والتمييز بين اجناسها واعراضها
العامة وبين فصولها وخواصها في غاية السهولة كمفهوم
الكلمة والاسم والفعل والحرف والمعرب والمنصرف ونحوها
فصل قد عرفنا من مباحث التصورات انا نحتاج في تحصيل
التصورات النظرية الى شيئين احدهما بيان الموصل الى
التصور وهو القول الشارح باقسامه والآخر الكليات الخمس

التی یترکب منها القول الشارح کذلک تحتاج فی التصدیقات
النظریة الی شیئین احدهما بیان الموصل الی التصدیق وهو
الحجة باقسامه والآخر بیان القضایا فنقول القضیة قول
یصح ان یقال لقائله انه صادق فیه او کاذب فیه وهو مرکب
من اربعة اشیاء المحکوم علیه والمحکوم به والنسبة الحکمیة
والحکم بالایجاب او السلب والفرق بین النسبة الحکمیة والحکم
یظهر فی صورة الشک فان النسبة الحکمیة حاصلة ح لان
الشک لیس فیها بخلاف الحکم والقضیة علی ثلثة اقسام
حملیة وشرطیة متصلة وشرطیة منفصلة لان المحکوم
علیه والمحکوم به فی القضیة ان کانا مفردین او فی حکم المفردین
سمیت القضیة حملیة سواء کانت موجبة او سالبة کزید
قایم وزید لیس بقایم وان لم یکونا مفردین ولا فی حکم
المفردین سمیت القضیة شرطیة فان کان الحکم فی القضیة
الشرطیة بالاتصال سمیت متصلة سواء کانت موجبة کما
تقول ان کانت الشمس طالعة کان النهار موجودا او سالبة کما

تقول لیس ان کانت الشمس طالعة وجد اللیل وان
کان الحکم فیها بالانفصال سمیت منفصلة سواء کانت موجبة
کما تقول هذا العدد اما زوج او فرد او سالبة کما تقول لیس
ان یکون هذا العدد اما زوجا او مرکبا من الواحد فصل
اطلاق الحملیة والمتصلة والمنفصلة علی الموجبات ظاهر وعلی
السوالب لاجل المناسبة مع الموجبات فی الاطراف فصل
المحکوم علیه فی القضیة الحملیة یسمی موضوعا والمحکوم به یسمی
محمولا واللفظ الذی یدل علی النسبة الحکمیة والحکم یسمی
رابطة کلفظ هو فی زید هو قایم ولفظ است فی قول العجم
زید قایم است وحرکة الکسرة فی لغة بعضهم زید دبیر وبالجملة
کل ما یدل علی الربط بین الموضوع والمحمول فهو رابطة والمحکوم
علیه فی القضیة الشرطیة یسمی مقدما والمحکوم به یسمی
تالیا فصل موضوع الحملیة ان کان جزئیا حقیقیا سمیت
شخصیة نحو زید قایم وزید لیس بقایم وان کان کلیا فان
لم یبین کمیة الافراد فیها سمیت مهملة نحو الانسان کاتب

والانسان ليس بكاتب وان بينت سميت محصورة وهي
اربعة اقسام الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية
والسالبة الجزئية **فصل** القضايا الشخصية غير معتبرة
في العلوم والقضية المهملة في قوة المحصورة الجزئية فالقضايا
المعتبرة في العلوم المحصورات الاربع **فصل** حرف السلب في القضية
ان كان جزءاً من المحمول سميت القضية معدولة نحو زيد لا
كاتب وان لم يكن جزءاً سميت محصلة نحو ليس زيد بكاتب
فصل نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالايجاب او
السلب يجوز ان يكون ضرورية اي ان كانت مستحيلة الانفكاك
فهذه القضية تسمى ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة
ولا شئ من الانسان بحجر بالضرورة ويجوز ان يكون سلب
الضرورة من جانبي الايجاب والسلب وهذه القضية تسمى
ممكنة خاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ومعنى الموجبة
والسالبة فيها واحد بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها
عنه ليسا بضروريين او من طرف واحد وهو جانب المخالف

للحكم

للحكم وهذه ممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام
يعني ثبوت الكتابة للانسان ليس بضروري ويجوز ان يكون
بالدوام بدون اعتبار الضرورة وتسمى هذه دائمة ويجوز
ان يكون بالفعل اي في الجملة وتسمى هذه مطلقة نحو الانسان
كاتب **فصل** عكس القضية الحملية هو ان يجعل المحمول موضوعاً
والموضوع محمولا على وجه يبقى ايجاب الاصل وسلبه وصدقه
فالموجبة الكلية تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا كلما صدق
كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان وكذلك الموجبة
الجزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا اذا صدق بعض الحيوان
انسان صدق بعض الانسان حيوان لان المحمول والموضوع
يتلاقيان معاً في ذات الموضوع والمحمول ويجوز ان يكون
اعم ففي العكس لا يصدق الكلية (الموجبة) لنفسها والسالبة الكلية
تنعكس نفسها اذا كانت ضرورية مثلا كلما صدق لا شئ من
الانسان بحجر صدق لا شئ من الحجر بانسان والسالبة الجزئية
لا تنعكس لان قولنا ليس بعض الحيوان بانسان صادق وعكسه

ليس بعض الانسان بحيوان غير صادق **فصل** نقيض قضية
قضية اخرى مخالفة لها في الايجاب والسلب بحيث يستلزم
لذاته صدق احديهما كذب الاخرى وكذب احديهما صدق
الاخرى فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة
الكلية الموجبة الجزئية **فصل** القضية الشرطية المتصلة لزومية
ان كان الاتصال وسلبه ضروريا واتفاقية ان لم يكن
ضروريا والمنفصلة اما حقيقية ان كان الانفصال في الوجود
والعدم نحو العدد اما زوج او فرد يعني انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان
او مانعة الجمع ان كان الانفصال في الوجود فقط كما تقول
هذا الشيء اما حجر او شجر يعني انهما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما
واما مانعة الخلو ان كان الانفصال في العدم نحو زيد اما في
البحر او لا يغرق يعني انهما لا يرتفعان لكن يجوز اجتماعهما **فصل**
التناقض والعكس في الشرطيات على قياس الحمليات **فصل**
الحجة على ثلثة اقسام احدها القياس وهو ان يستدل بحال
الكلي على حال الجزئي كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان

جسم

جسم فكل انسان جسم فقد استدللت بحال الحيوان الذي
هو الكلي على حال الجزئي الذي هو الانسان والثاني الاستقراء
وهو ان يستدل بحال الجزئيات على حال الكلي كما تقول
كل واحد من الانسان والطيور والبهائم يحرك فكه الاسفل عند
المضغ فكل حيوان كذلك فقد استدللت بحال الجزئيات اي
الانسان والطيور والبهائم على حال الحيوان الذي هو كلها و
الثالث التمثيل وهو ان يستدل بحال الجزئي على حال الجزئي
كما تقول النبيذ حرام بناء على ان الخمر حرام وكل واحد منهما جزئي
مشترك في علة الحرمة وهي الاسكار **فصل** الاستقراء و
التمثيل يفيدان الظن والقياس يفيد اليقين فالعمدة
في تحصيل التصديقات القياس وهو قول مؤلف من
القضايا بحيث متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كما تقول
العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والقياس
على قسمين احدهما اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة ولا
نقيضها مذكورا فيه بالفعل كما مر والثاني استثنائي وهو

ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كما تقول ان كان
هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس
بحيوان فليس بانسان **فصل** الاقتراني اما حملي وهو
ركب من الحمليات الصرفة او غير حملي والقسم الاول اظهر
فلنقتصر عليه وهو على اربعة اقسام لان النسبة بين الموضوع
والمحمول اذا كانت مجهولة يحتاج الى متوسط يكون له نسبة
معلومة الى الطرفين حتى يعلم به النسبة المجهولة ويسمى ذلك
اوسط كما ان موضوع المطلوب يسمى اصغر ومحموله اكبر و
الاوسط ان كان محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر فهو الشكل
الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
محمولا لهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا لهما
فهو الشكل الثالث **فصل** الشكل الاول ان يكون صغراه
اي القضية المشتملة على الاصغر موجبة حتى يندرج الاصغر في الاوسط
وكبراه اي القضية المشتملة على الاكبر كلية حتى يتعدى الحكم
من الاوسط الى الاصغر يقينا فيكون صغرى الشكل الاول

موجبة وكبراه كلية وضروبه اربعة موجبتان كليتان
نتيجتهما موجبة كلية وموجبة كلية صغرى مع سالبة كلية
كبرى نتيجتهما سالبة كلية وموجبة جزئية صغرى مع موجبة
كلية كبرى نتيجتهما موجبة جزئية وموجبة كلية صغرى مع
سالبة كلية كبرى نتيجتهما سالبة جزئية فالشكل الاول
ينتج المحصورات الاربع والشكل الثاني شرطه اختلاف
مقدمتيه بالايجاب والسلب اي يكون احديهما موجبة والاخرى
سالبة وكلية الكبرى وضروبه الناتجة ايضا اربعة موجبة
كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى نحو كل ج ب ولا شيء من
ا ب فلا شيء من ج ا وعكسه نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب
فلا شيء من ج ا وموجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية
كبرى نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض
ج ا وسالبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى نحو
ليس بعض ج ب وكل ا ب فليس بعض ج ا فنتيجة
الشكل الثاني ليست الا سالبة اما كلية واما جزئية

والشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى وكلية احدى
مقدمتيه وضروبه ستة ثلثة منتجة للموجبة الجزئية
وثلثة للسالبة الجزئية اما الثلثة الاولى فمن موجبتين
كليتين نحو كل ب ج وكل ب ا ومن موجبة جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى نحو بعض ب ج وكل ب ا ومن موجبة كلية
صغرى مع موجبة جزئية كبرى نحو كل ب ج وبعض ب ا
فنتيجة هذه الضروب الثلثة انها بعض ج ا واما الثلثة
الثانية فمن موجبة كلية صغرى مع كلية سالبة كبرى
نحو كل ب ج ولا شئ من ب ا وموجبة جزئية صغرى
مع سالبة كلية كبرى نحو بعض ب ج ولا شئ من ب ا
وموجبة كلية صغرى مع سالبة جزئية كبرى نحو كل ب ج
وليس بعض ب ا ونتيجة هذه الضروب انها ليس بعض
ج ا والشكل الرابع بعيد عن الطبع فلم نذكره واما القياس
الاستثنائي فعلى قسمين احدهما الاتصالي والثاني الانفصالي
اما الاتصالي فهو مركب من متصلة لزومية مع وضع المقدم

اى

اى اثباته ونتيجته وضع التالي كما تقول ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان او مركب من
متصلة لزومية ورفع التالي ونتيجته رفع المقدم كما تقول
في المثال المذكور لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان واما الانفصالي
فهو مركب من منفصلة حقيقية مع وضع احد الجزئين ونتيجته رفع
الجزء الآخر ومع رفع احد الجزئين ونتيجته وضع الجزء الآخر
فنتيجته اربع كما تقول العدد اما زوج او فرد لكنه فرد
فليس بزوج لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس بفرد فزوج
لكنه ليس بزوج ففرد او مركب من المنفصلة مانعة الجمع مع
وضع احد الجزئين ونتيجته رفع الجزء الآخر فنتيجته اثنان
كما تقول هذا الجسم اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر ولكنه
حجر فليس بشجر او مركب من منفصلة مانعة الخلو مع رفع احد
الجزئين ونتيجته وضع الجزء الآخر فنتيجته ايضا اثنان كما تقول
هذا الجسم اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس لا شجرا فلا حجرا ولكنه ليس لا حجرا
قوبل مرة   فلا شجرا ولكن هذا آخر الكلام   تم بعون الله

ترتب الحكم على المشتق يدل على علية المأخذ كما يدل عليه السارقة فاقطعوا ايدي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره القادر
باجتباره شره وخيره والصلوة على محمد الذي اشتهر به نهيه
وامره وبعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير
الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور
بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا او على بعضهم متيسرا
اردت ان اكتب لهم بالتماسهم اوراقا تنبئ بل تعسره وتعمم
تيسره والله خير الميسرين والموفقين قال ايساغوجي
اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي
اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو
لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع والجنس
والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها
على بيان الدلالات الثلثة المطابقة والتضمن والالتزام

واقسام اللفظ الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من
العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو
المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر
العلم به والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية
والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب
وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال
على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما
وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول
فالدلالة دلالة المطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة
التضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة الالتزام
مثال الدلالة المطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت
هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له
وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا

ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان
او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذي هو في تضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال
الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل
امر خارج عنه بل على الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه
بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم
يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون
تحقق شرطه واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى
يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج قال
ثم اللفظ اما مفرد آه اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلث
شرع في تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد
ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كالانسان فانه لفظ لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه

او

او يراد ذلك كقولك رمي الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه
على جزء معناه لان الرامي يدل على ما ذات من له الرمي والحجارة
على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني
فهو مؤلف قوله لا يراد بجزء منه دلالة صادقة على اربعة اقسام
الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما والثاني ان
يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء
ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء
ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما
لان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد
اما كلي آه اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما
ان يكون نفس تصور مفهومه اي من حيث انه متصور مانعا
من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه بين كثيرين او لا
يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين
كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من

اشترك بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين واما فيه مفهوم
الكلي والجزئي بالتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فانه بالنظر
الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي
يقطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين
والا لم يفتقر الى دليل في اثبات الوحدانية قال والكلي
اما ذاتي اه اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما
ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى
الانسان فانه داخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان
داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة
الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا
عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان
فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما مر من

انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج
عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون
في عرضيا لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو
عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي فح يكون نفس الماهية
ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يجوز
ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه
وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية
ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية
فلا يرد ذلك قال والذاتي اما مقول اه اقول هذا شروع
في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او
نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة اي لا الخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس
معا بما هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد
منهما اي من الانسان والفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل

واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت
الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق
لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال فجوابه
الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم اي الجنس
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما
هو قولا ذاتيا فقوله كلي زايد لا طائل تحته وقوله مقول
متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات
لما مر من ان الجزئي انما يقال على شخص واحد وقوله مختلفين
بالحقايق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق
وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة
والعرض العام وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى
افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن
زيد وعمرو وبكر وغيرها بما هو كان الجواب الانسان لانه تمام
ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب

الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين انه اعني
النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
ويرسم اي النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي زايد لا طائل تحته وقوله
مقول جنس متناول للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج
الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس
لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف
الجنس وانما قال مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة
بالعوارض والمشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة المذكورة
الباقية وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقولا
في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اي
شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو فصل
ولو قال او في وجوده ايضا لكان قوله اشمل ليدخل فيه الماهية
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال
اكتفاؤه بالجنس بناء على بطلان تركيب تلك الماهية من

امرين متساويين او هو بمثابة وجه و القائل ان يقول على
هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني
مايميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس
والبقر والبغل وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في
ذاته كان الجواب بانه ناطق لان السؤال باي شيء هو انما يطلب به
مايميز الشيء عن غيره وكل مايميز الشيء عن غيره يصلح للجواب فالناطق
يصلح للجواب لتمييزه الانسان عن غيره ورسم الفصل
بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته قوله
كلي جنس شامل للكليات الخمس وقوله يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع
والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو في ذاته
ويخرج العرض العام لان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا
وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال

واما

واما العرضي اه اقول العرضي اما لازم او مفارق
لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه
عن الماهية والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاتب
بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اي من العرض اللازم
والعرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان يختص
بحقيقة واحدة فقط فهو خاصة كالضاحك بالقوة
وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك
عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية
الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية
الانسان مختص بها ورسم اي الخاصة بانها كلية تقال
على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية
مستدركة كما مر غير مرة وقوله تقال على ماتحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج
الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ماتحت حقائق

مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان
على ما تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من
اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقايق فوق
واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان
وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير
منفك عن ماهيات الحيوانات غير مختص بماهية واحدة
والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهياتها غير
مختص بواحدة ويرسم اى العرض العام بانه كلي يقال
على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا فقوله كلي زايد كما مر
وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولا
عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه
التعريفات للكليات الخمس رسوما بناء على امكان ان يكون
لها ماهيات اخر وراء تلك المفهومات التي ذكرناها هي ملزومات
متساوية لها الا ان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان

عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم **قال**
قول الشارح اه **اقول** العلم ينقسم الى قسمين احدهما
القول الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم
اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول
الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصديقي فهو حجة واذا عرفت هذا فنقول
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح
وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما والحد قول
دال على ماهية الشيء فقوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما
سنبينه هذا هو تعريف الحد وقيل لم يجز تعريفه لئلا
يلزم التسلسل قلت لا نسلم لزوم ذلك التسلسل لان حد
الحد هو نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود و
الحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام هو
الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا عرفت ما الانسان

فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه
حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات
مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات
مذكورة بتمامها والحد الناقص هو الذي يتركب عن جنس
بعيد للشيء وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب عنه بانه الجسم الناطق كان
الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم
ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى
قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب
من جنس الشيء وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها
ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي هي اثر من
اثار الشيء كان تعريفا بالاثر وهو الرسم واما كونه تاما
فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع
فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء واما الرسم

الناقص

الناقص فهو الذي يتركب عن العرضيات التي يختص
جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة
مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور
العرضية مختصة بالانسان لا غيره بخلاف كل واحد منها
لوجود البعض منها في غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر
من ان الخاصة اللازمة من اثار الشيء فيكون تعريفا
بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض
اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها
بين الرسم التام والحد التام **قال** القضايا اه
اقول لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة و
هي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي و
القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اي
في قوله او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا و
القول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية

الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة
وهو اي القول جنس يتناول الاقوال التامة و
الناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة و
الانشائيات من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي
اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر
شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية والا فالقضية شرطية وفيه نظر لان
المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما
نقول زيد ابوه قائم والشرطية اما شرطية متصلة
وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على
تقدير صدق قضية اخرى وهي شرطية موجبة ان
حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة
ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية

اخرى

اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية
منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية
منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان
اسود او كاتبا **قال** والجزء الاول اه اقول
الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى
موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء
الثاني منها اي المحكوم به يسمى محمولا لانه انما وضع
لان يحمل على شيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول
بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المص الجزء الاخر
منها ولا بد منه في القضية لكونها جزءا منها والجزء
الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في
الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له

و هو من التلو بمعنى التبع قال والقضية اقول
تنقسم القضية ثانيا الى موجبة و سالبة لان تلك النسبة
التى ذكرناها ان كانت حكما بان يقال ان الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اه اقول وكل
واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة
او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه اذا كان
الموضوع فى القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا فى مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب و زيد ليس بكاتب
اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها شخصا معينا
وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا
وان لم يكن موضوعها معينا اى لا يكون موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية
اجزاء الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة و

مسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها
مسورة فلاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على
كمية افراد الموضوع حاصرا لها و محيطا بها والسور مأخوذ
من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك ذاك يحصر افراد
الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد
او على بعضها وعلى تقديرهما اما بالايجاب واما بالسلب فان
كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل
انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شىء من الانسان
بكاتب والسور فى الكلية الموجبة نحو كل وفى الكلية السالبة
نحو لا شىء ولا واحد كما ذكرناها وان كان الثانى اى
وان كان الحكم فى القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية
مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة
كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور فى القضية
الجزئية الموجبة نحو بعض و واحد فقط وفى الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض و بعض ليس وان لم يكن كذلك

اى وان لم يكن الموضوع فى القضية شخصا معينا ولم
يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى
مهملة لاهمال بيان كمية الافراد التى حكم عليها فاذا كانت
القسمة فى العلوم مثلثة كما ثلث الشيخ فى الشفا
ولا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق
الحصر لانا نقول الكلام فى القضايا المعتبرة فى العلوم و
القضية الطبيعية ليست معتبرة فى العلوم لعدم انتاجها فى
الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال
والمتصلة اما لزومية او غيرها اقول لما فرغ من تقسيم
الحملية شرع فى تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة
واما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية
والثانى اتفاقية لانه ان كان صدق التالى فيهما على
تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما تنشاء عن ذات المقدم
توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة
بينهما ما بسببه يستلزم المقدم التالى كالعلية والمعلولية

والتضايف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية
فكقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فان
وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا
ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق التالى
فى المتصلة على تقدير صدق وقوع المقدم لا لعلاقة مذكورة
بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية
الانسان ناهقية الحمار بل بها توافق الطرفان على سبيل الصدق
ههنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام
حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم فى القضية
بالتنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا فالقضية
منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه
حكم فى هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على

العدد الواحد وامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت هذه
القضية حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي
بين جزئي الآخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق
والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان
حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه
حكم في هذه القضية بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق
فقط اي لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا
وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها
في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في
الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يغرق
لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون
في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها

على منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال وقد يكون المنفصلات
اه اقول المنفصلات المذكورة تتركب كل واحد منها عن جزئين
غالبا كما مر وقد تتركب عن اكثر من جزئين اما المنفصلة
الحقيقية فكقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه
حكم فيه بان هذا الجمع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن احدها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم
نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو
تركبت الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم
الخلف لان في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زايد
او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه غير ناقص
ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان
يستلزم كونه زايدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان
يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زايد

كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة
حقيقية هف بل الحق ان الحقيقية يتركب من حملية و
منفصلة كقولنا هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك
العدد او زايدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعنى قوله
او زايدا عليه الخ منفصلة والجزء الاول حملية والاصل فى
هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو
له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زايدا عليه او ناقصا عنه
فلما كانت هذه المنفصلة فى قوة تلك الحملية اقيمت مقامها
للمناسبة فظن انها مركبة من ثلثة اجزاء لكن تركبت
من الحملية والمنفصلة كما مر فلا تتركب الحقيقية الا من
جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب
من ثلثة اجزاء فصاعدا ولبيانها طول لا يليق بهذا المختصر
فليطلب فى المطولات **قال** التناقض الى آخره **اقول**
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته ان يكون

احديهما اى احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا بحيث تقتضى لذاته ان يكون
احديهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف
جنس يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد
وقضية وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين
وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول و
التحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضى يخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب فكما لا في نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك
لانهما صادقان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث يقتضى صدق احديهما وكذب الاخرى لكن
لا لذات ذلك الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضى ان يكون
احديهما صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس

بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا
زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة
لا للذات قال ولا يتحقق الى آخره اقول القضيتان
اللتان يقع بينهما التناقض لا يخلو من ان يكونا مخصوصتين
او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق
التناقض الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات الاولى وحدة
الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم يتناقضا نحو
زيد قائم وعمرو ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما
والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو
زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان
اذ لو اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو زيد نائم ليلا زيد ليس
بنائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما
فيها لم يتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم
في السوق والخامسة وحدة الاضافة اذ لو اختلفتا فيها
لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس اب لبكر

والسادسة

والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما
بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل
لم يتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر ليس
بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو
اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود
اي بعض الزنجي ليس باسود اي كله والثامنة وحدة
الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف
الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم
ليس بمفرق اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا
فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي
ان يكون الاخرى سالبة جزئية فنقيض الموجبة
الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان
بحيوان وبعض الانسان حيوان وتتمة هذا سيأتي في

المخصوصات والحق ان يراد المص بهذا اى قوله ونقيض
الموجبة الكلية اه ههنا ليس فى موضعه وانما هو موضعه
بعد تحقق المحصورات قال المحصورات اه اقول ان كانت
القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق ال
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكمية اى فى الكلية
والجزئية بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية
وهذا انما يكون بعد اتفاقهما فى الوحدات المذكورة فلو
قيد بعد قوله فى الكلية والجزئية بقولنا ايضا لكان
اولى ليكون اشارة اليه اعنى اتفاقهما فى الوحدات
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض فى المحصورتين
الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية لان الكليتين
قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقوله بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية
لا الكلية وبالعكس اعنى نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية

وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين
لان المهملات من المحصورات فى الحقيقة من حيث انها فى
قوة الجزئيات **قال** العكس اه **اقول** من تلك
الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة عن
ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
اى السلب والايجاب اى ان كان الاصل موجبا كان
العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس
ايضا كذلك مع بقاء التصديق والتكذيب اى ان كان
الاصل صادقا باى وجه كان العكس ايضا كذلك وان
كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا
ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من
الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من
القضية ثانيا والجزء الثانى اولا لكان اصوب لان ما
هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا
ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات

توابع العكس

وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا
ولم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة للاصل
الا موافقة لها في الايجاب والسلب وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية اذ لو فرض صدقها يلزم صدق
العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال
ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب
اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قوله
الصدق والتكذيب لا يكون الا خطأ قال والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية اقول القضية الكلية التي تكون
موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس
جزئية واما عدم انعكاسها كلية فلئلا تنتقض بجواز ما
يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم
صدق الاخص على كل الاعم وهو محال مثاله يصدق قولنا
كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم

ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان
الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية
فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا معينا موصوفا
بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان كزيد وبكر وعمرو
فيكون بعض الحيوان انسان ثم هذا ما ذكره المصنف في تعليل
انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا صدق كل
انسان حيوان يلزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا يصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة
بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان كل انسان حيوان هذا خلف او نضم
ذلك النقيض الى الاصل فينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال
هكذا نقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان
ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو
محال قال والموجبة الجزئية اه اقول القضية الموجبة
الجزئية ايضا تنعكس جزئية لها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرنا

فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان لانا نجد شيئا معينا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا او على تقدير صدق قولنا
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان
ويلزم منه لا شيء من الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا
اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه **قال**
والسالبة الكلية **اقول** السالبة الكلية يلزم
ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة
الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان
يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر وتنعكس الى قولنا
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان
هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء
من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس

بانسان

بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان
بالضرورة دائما وكل ما هو حجر فهو حجر دائما **قال** والسالبة
الجزئية لا يلزم ان تنعكس واما ينتقض بما اذا يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص
يستلزم الاعم فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد
الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق
العكس في المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس
بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان **قال**
القياس **اقول** المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من
المصطلحات المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول
مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اي عن تلك الاقوال
لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

فانه مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما قول آخر
وهو العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا
او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد ليتناول
القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال
فوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان
لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوي وعكس النقيض
وقوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم
ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث
لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف
القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين
القولين وان كانا كاذبين في نفسهما الا انهما بحيث
لو سلما لزم عنهما لذاتهما ان كل انسان حمار وقوله لزم
عنها يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم
مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في

مدلولها

مدلولها وقوله لذاتها يحترز به عن القياس الذي يلزم
عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في القياس المساواة وهو ما يتركب من قولين
بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا
ا مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان
ا مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي
ان كل مساو للمساوي مساو لذلك المساوي وانما قال
من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان
المقدمة معرفة بانها ما جعلت جزء القياس فلو اخذوا
القياس في تعريفها ولو اخذت هي في تعريف القياس
لزم الدور قال وهو اما اقتراني او اقول القياس ينقسم
الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن
عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو
اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها

مذكورًا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود
ينتج فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيًا
لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني
استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء والمراد من
كون عين النتيجة او نقيضها مذكورًا بالفعل في القياس
هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب
الذي في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس اه
اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس
فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر
مثالها آنفا وموضوع المط يسمى حدا اصغر لانه اخص
في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المط
يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون
اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى

الصغرى

الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات الاصغر وهذا
ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى
الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا
ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في
الايجاب والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا
ولم يذكر المص هذا وهيئة التأليف اي الهيئة الحاصلة
من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا
وان كان بالعكس اي وان كان موضوعا في الصغرى
محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ا ج
فبعض ب ا وان كان اي الحد الاوسط موضوعا فيهما
اي في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل ج د فبعض
ب د فهو الشكل الثالث وان كان اي الحد الاوسط محمولا
فيهما فهو الشكل الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب

ينتج لا شيء من ج ا فهذه هي الأشكال الاربعة المذكورة
في المنطق قال والشكل الرابع اقول من هذه الاشكال الاربعة
المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لا يحصل المط
به الا بتعسر وانما يحصل بالاشكال الباقية بالتيسر ومن
هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية
اعني الثاني والثالث والرابع ترد عند الاحتياج الى
الاول الذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقية اليه
لمشاركته اياه في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين
لاشتمالها على موضوع المط الذي هو اشرف من المحمول
لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما
ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين
بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة والاخرى
سالبة والا لكانت اما موجبتين او سالبتين وايا
ما كان تحقق الاختلاف في النتيجة واما اذا كانتا

موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان ينتج كل انسان ناطق كان الحق بالايجاب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب نحو
لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه
يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر
كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من
الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف
بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب
هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه
يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان
والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق
السلب ولم يذكر المص هذا الشرط قال والشكل الاول

ينتج بعض الانسان ليس بحجر

اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا
والباقية مرتدة عند الاحتياج اليه ولهذا يجعل معيار
العلوم الا ذلك الشكل اورده المص هنا مع ضروبه
المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اى قانونا ينتج
منه المطلوب وتوطية لتفهم الباقية وضروبه المنتجة
اربعة لان القسمة العقلية يقتضى ان تكون ستة
عشر فيسقط عنها اثنى عشر كما بين فى المطولات
فبقى اربعة الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين
كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث و
الضرب الثانى ان يكون من كليتين والكبرى سالبة
والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف و
لا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم
والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم

مؤلف

مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب
الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم
ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى و
كلية الكبرى شرط فى الشكل الاول والا لاختلف
النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان
بفرس وكل فرس حيوان كان الحق الايجاب واذا
بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق
السلب واما الثانى فلانه يصدق كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق السلب و
اذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب
قال والقياس الاقترانى ان يتركب اه اقول
لما قسم المص القياس من قبل الى الاقترانى و
الاستثنائى اراد ان يبين ان كل واحد منهما من

ای شیء یترکب فقال القیاس الاقترانی اما ان
یترکب من مقدمتین حملیتین کما مر من قولنا کل جسم
مؤلف وکل مؤلف محدث فان کلا من هاتین
المقدمتین حملیة واما ان یترکب من مقدمتین
شرطیتین متصلتین کقولنا ان کانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وان کان النهار موجودا فالارض
مضیئة ینتج من اقتران هاتین المقدمتین الشرطیتین
المتصلتین ان کانت الشمس طالعة فالارض مضیئة
والمراد من المقدمتین المتصلتین متصلتان لزومیتان
لا اتفاقیتان کما ذکر فی المطولات واما ان یترکب
من مقدمتین شرطیتین منفصلتین کقولنا کل عدد
اما فرد واما زوج وکل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج
الفرد ینتج من هاتین المقدمتین المنفصلتین العدد
اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان یترکب
القیاس المذکور من مقدمة حملیة ومقدمة شرطیة

منفصلة

منفصلة سواء کانت الحملیة صغری والمتصلة کبری او
بالعکس کقولنا کلما کان هذا الشیء انسانا فهو حیوان
وکل حیوان جسم ینتج من هاتین المقدمتین اللتین
اولیهما متصلة والاخری حملیة کلما کان هذا الشیء
انسانا فهو جسم واما ان یترکب من مقدمة حملیة
ومقدمة منفصلة سواء کانت الحملیة صغری والمنفصلة
کبری او بالعکس کقولنا کل عدد اما فرد او زوج وکل
زوج فهو منقسم بمتساویین ینتج من هاتین المقدمتین
اللتین اولیهما منفصلة والاخری حملیة کل عدد فهو
اما فرد واما منقسم بمتساویین واما ان یترکب
من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء کانت المتصلة
صغری والمنفصلة کبری او بالعکس کقولنا کلما کان هذا
الشیء انسانا فهو حیوان وکل حیوان فهو اما ابیض و
اسود ینتج من هاتین المقدمتین اللتین اولیهما متصلة
والاخری منفصلة کلما کان هذا الشیء انسانا فهو اما

ابيض او اسود قال واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان
القياس الاستثنائي فنقول الاستثنائي يتركب
دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع
احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع جزء الاخر او
رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس
بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت
منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو
قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا
فنقول الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي
ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين
التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل

اي لكن الشمس — وجود النهار — اي وان لم ينتج عين التالي — اي فالنهار موجود

الملازمة

الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة
ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية
الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء
عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض
الجزء الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما
اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لامتناع
الخلو بينهما كما رايت في المثال الثاني فعليك بالتامل
في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية
وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات
فارجع الى الرسالة المطولات قال البرهان آه اقول
من الاصطلاحات المنطقية التي يجب استحضارها عند
الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما
من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن

ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن
الزوال قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن و
هو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج وقوله
غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد واما اليقينيات
فاقسام منها اوليات وهو ما يحكم فيه بمجرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان من الحس
الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار
محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات
وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى تكرار المشاهدة
مرة بعد اخرى كقولنا شربة السقمونيا تسهل الصفراء
وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات
وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم الى واسطة تكرار
المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا

وبعدا

وبعدا ومنها متواترات وهو ما يحكم العقل فيه في جزم
الحكم بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل توافقهم
على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها معها
وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حاضرة لا تغيب عن الذهن
عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما
يقارن بقولنا حين يقال لانه كذا **قال** والجدل هو
قياس آه **اقول** من تلك الاصطلاحات المنطقية
المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة
كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض في
ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس
مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او من
مقدمات مظنونة والغرض منه ترغيب الناس فيما
ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ و

ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات
تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة
سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس
وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس
مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او
بالمشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة
والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى
اما بان يكون من جهة الصورة فكقولنا صورة
الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل
فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة
واما بان يكون من جهة المعنى فكقولنا كل
انسان وفرس فهو انسان وكل انسان و
فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس
اعلم ان باينه الاعتماد والتعويل في هذه ال

القيا

[illegible]

القياسيات انما هو البرهان لكونه مركبا من
المقدمات اليقينية ولكن هذا اخر ما كتبنا
من الاوراق لايضاح ما في
كتاب ايساغوجي
تم بعون
الله
م

[illegible]

[illegible]

عدد اوراقه
٦٩